مداخلة شفوية حول

الشفافية والابلاغ في معاهدة تجارة الاسلحة التقليدية

شكرا سيدي الرئيس لاتاحة الفرصة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان والتحالف العالمي للحد من انتشار الاسلحة.

للمشاركة في تلك المناقشة الهامة المعنية بالشفافية والابلاغ طبقا للبند الثامن من جدول الاعمال

سيدي الرئيس

تؤكد **مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان** والتحالف العالمي للحد من انتشار الاسلحة.على أهمية الافصاح العلني عن كل الأمور المتعلقة بتجارة الأسلحة وهذا الإفصاح ضرورة لكي حتي يكون لمعاهدة تجارة الأسلحة تأثير فعلي على سلوك الدول

فالإعلان التام عن عمليات تجارة الأسلحة والصفقات المشروعة بين الدول يؤدي إلى بناء الثقة فيما بين الدول بعضها والبعض الاخر ، ويعد هذا الإعلان والافصاح الاساس الذي تستند إليه الدول وهيئات المجتمع المدني في تقييم أشكال تطبيق معاهدة تجارة الأسلحة على أرض الواقع.

ولهذا أكدت اتفاقية تجارة الاسلحة التقليدية على ضرورة تعزيز التعاون والشفافية والعمل المسؤول من جانب الدول الاطراف في مجال التجارة الدولية للاسلحة التقليدية ومن ثم بناء الثقة في الدول الاطراف.

سيدي الرئيس

أن تعزيز الشفافية الدولية ضروري للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. كما ستعمل زيادة الشفافية أيضا على تسهيل الجهود المشتركة التي تبذلها وكالات إنفاذ القانون

لتحديد وتعقب واعتقال تجار السوق السوداء. حيث أن غياب نظام شفافية فعال يسهل نسبيا على التجار غير الشرعيين إخفاء عملياتهم،

ايضا أن الإبلاغ على المستوى الوطني عن صادرات وواردات الحكومات من الاسلحة يعد ركيزة اساسية التي يتمكن من خلالها المجتمع المدني والصحفيين والمواطنين المعنيين التأكد من وفاء الحكومات بالتزاماتها في تنفيذ أحكام الاتفاقية وتطبيقها. فبدون توافر هذه المعلومات إلاحصائية في الوقت المناسب بشأن تجارة الأسلحةستكون عملية المابعة في غاية الصعوبة .

سيدي الرئيس

نعلم انه يوجد اليات اتفقت الدول ان تقدم إليها معلومات مختارة عن صادراتها وارداتها من الأسلحة مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أو تبادل المعلومات بشأن عمليات نقل الأسلحة التقليدية بين الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذه الاليات تسلط الضوء على قيمة رصد تدفقات الأسلحة للكشف عن تراكمات الأسلحة التي يحتمل أن تكون مزعزعة للاستقرار .

إلا أننا نري أن المشكلة تكمن في معرِفة نوع المعلومات التي ستكون الدول المتعاقدة مُلزمة بالإبلاغ عنها، والمعلومات التي يتعيّن عليها تقديمها على أساس طوعي فقط، ذلك أن العديد من الدول الأعضاء ترغب بنشر الحد الادني من بيانات صادراتها ووارداتها من الاسلحة التقليدية

وهذا ما يهدد الاستقرار الدولي حيث كان إخفاء وعدم الشفافية في الابلاغ عن صادرات واردات الاسلحة لكلا من ارمينيا وأذربيجان علي سبيل المثال في تغذية النزاع بينهما ومن ثم ارتكاب المزيد من الانتهاكات لكل القوانين والاعراف ذات الصلة وخاصة أن روسيا قامت بإخفاء بعض المعلومات حول صادراتها من صواريخ إسكندر الباليستية إلى أرمينيا في عام 2016. وكذلك اخفت إسرائيل جميع صادراتها من الأسلحة الرئيسية إلى أذربيجان. [1] وكان ذلك أحد أهم أسباب تصعيد الصراع بينهما في 2020.

سيدي الرئيس

[1] - Arms transfers to conflict zones: The case of Nagorno-Karabakh, SIPRI, 30 April 2021,link, https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2021/arms-transfers-conflict-zones-case-nagorno-karabakh

تؤكد مؤسسة ماعت للسلام والتحالف العالمي للحد من انتشار الاسلحة أن الشفافية واعداد التقارير عنصران أساسيان في الضوابط الفعالة للاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة. طبقا للمادة 13 من معاهدة تجارة الاسلحة

فوجودهما دليل علي أن الدول تنفذ سياسات مراقبة الصادرات التي تتماشى مع قوانينها الوطنية والالتزامات الدولية وتساعد على تحديد ومنع عمليات تكديس الأسلحة المزعزعة للاستقرار.

ولذلك توصي مؤسسة ماعت للسلام والتحالف العالمي للحد من انتشار الاسلحة بضرورة تعزيز وتحسين صكوك الشفافية المتعددة الأطراف في مجال نقل الأسلحة وذلك من أجل ضمان الاستخدام الفعال والمتسق لضوابط نقل الأسلحة التي تهدف إلى الحد من احتمال نشوب صراع مسلح.

وعلي المستوي الوطني يجب على الحكومات الوطنية نشر إحصاءات سنوية مفصلة لواردات وصادرات الأسلحة

وعلى المستوى الدولي يجب توسيع سجل أسلحة الأمم المتحدة تدريجيا ليشمل جميع أنواع الذخائر بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

شكرا سيدي الرئيس